Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 6, 2022

Deanship of Scientific Research

The Role of Community Institutions in the Socio-economic Empowerment of Emirati Women Field Study in Ajman

Enaam Yossef, Saeed Nasef*, Nagwa Yousif
Ajman University, United Arab Emirates.

Received: 20/1/2020
Revised: 26/7/2020
Accepted: 19/9/2021
Published: 30/11/2022

* *Corresponding author:*
s.nasef@ajman.ac.ae

Citation: Yossef, E., Nasef, S., & Yousif, N. (2022). The Role of Community Institutions in the Socio-economic Empowerment of Emirati Women Field Study in Ajman. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(6), 453–468. https://doi.org/10.35516/hum.v49i6.3783

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This study aims to identify the role performed by the UAE society through some of its community institutions (government, private and some civil society organizations and Umm Al-Mu'minin Association as a model) in the empowerment of Emirati women at two social and economic levels, in addition of exploring the mechanisms and programs set by these institutions, to support and integrate women in the society, by emphasizing the importance of their participation as effective actors in the society and towards achieving the sustainable development and as means of their development and prosperity. In-depth interview tool through a case study of a sample of 30 Emirati female citizens. In order to answer the study questions, the researchers used the statistical packages of social analysis (SPSS) using descriptive statistical analysis methods (mean weight arithmetic, standard deviation, and analysis of variances (ANOVA). The correlation coefficient used Pearson's linear correlation coefficient and Spearman rank correlation coefficient and the dimensions of economic and social empowerment. The major findings achieved by the study: 1-There were correlations coefficient attributed to the variables of the family members, place of residence, reason for joining the job and the economic empowerment area. 2-There were correlations coefficient attributed to the variables of the number of family members, the place of residence and the academic qualifications, and the reason for joining the job and the area of social empowerment.

Keywords: Community institutions, socio-economic empowerment; women.

دور المؤسسات المجتمعية في التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الإماراتية دراسة ميدانية في إمارة عجمان

أنعام يوسف، سعيد ناصف*، نجوى يوسف
جامعة عجمان، الأمارات العربية المتحدة.

ملخّص

تهدف الداسة الراهنة إلى تعرُّف الدور الذي يقوم به المجتمع الإماراتي من خلال بعض مؤسساته المجتمعية (الحكومية والخاصة وبعض منظمات المجتمع المدني)، جمعية أم المؤمنين نموذجًا في تمكين المرأة الإماراتية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الكشف عن الآليات والبرامج التي تضعها تلك المؤسسات لدعم ودمج المرأة مجتمعيًا، من خلال التأكيد على أهمية مشاركتها كعنصر فاعل في المجتمع وصولًا إلى التنمية المستدامة التي تمثل الهدف الأساسي للمجتمعات ووسيلتها للتطور والإزدهار. وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على الأسلوب الوصفي وللإجابة عن التساؤلات استخدم الباحثون التحليل الإحصائي باستخدام الرزم الإحصائية للتحليل الاجتماعي (SPSS)وذلك باستخدام أساليب تحليل الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي). (ANOVA)كما جرى استخدام معامل الإرتباط الخطي لبيرسون ومعامل الارتباط الرتبي سبيرمان. كما جرى استخدام اختبار الإستقلالية كاي تربيع لإيجاد معامل الربط بين البيانات الديموغرافيه ومحاور التمكين الإقتصادي والتمكين الاجتماعي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: 1- توجد علاقات إرتباط تعزى إلى عدد أفراد الأسرة، مكان السكن وسبب الالتحاق بالوظيفة ومحور التمكين الاقتصادي. لا توجد علاقات ارتباط تعزى إلى الحالة الاجتماعية، العمر والمؤهل الدراسي ومحور التمكين الاقتصادي. 2- توجد علاقات ارتباط تعزى إلى عدد أفراد الأسرة، مكان السكن والمؤهل الدراسي والسبب للالتحاق بالوظيفة ومحور التمكين الاجتماعي. لا توجد علاقة ارتباط تعزى إلى الحالة الاجتماعية والعمر ومحور التمكين الاجتماعي.

الكلمات الدالة: دور المؤسسات ، التمكين الاقتصادي، الاجتماعي، المرأة.

المقدمة

انطلاقًا من اعتبار المرأة شريكًا أساسيًا وفاعلًا في تحقيق التنمية المستدامة التي تمثل هدفًا للمجتمعات، ووسيلتها للتطور والرقى، والنهوض على كافة الأصعدة، والمستويات الاجتماعية الإقتصادية، ولما كانت العلاقة بين المرأة والتنمية علاقة تبادلية، حيث تنعكس جهود التنمية والتوزيع العادل لثمارها على التحسن والتغيير فى أوضاع النساء من ناحية، كما تنعكس مشاركة النساء فيها وفعاليتهن فى إحداث عملية التنمية من ناحية أخرى، لذلك فقد إحتلت قضايا النساء أهمية مركزية اليوم فى الرؤى النظرية لعمليات التنمية، هذه الرؤى تأسست فى معظمها على المراجعة النقدية للمفاهيم التى أفرزها الفكر التنموى مابعد الحرب العالمية الثانية، ولقد أدت هذه المراجعة إلى إعادة الاعتبار للفرد (رجلًا أو إمرأة) باعتباره محورًا للتنمية وهدفًا فى أن واحد.

أولًا: إشكالية الدراسة:

جاءت الدراسة الراهنة لتوضح الدور الذي يقوم به المجتمع الإماراتى من خلال مؤسساته المجتمعية

(الحكومية، وغير الحكومية) لدمج وتمكين المرأة الإماراتية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة التي يهدف في إطارها المجتمع لتحقيق التطور والرقى بشتى القطاعات والأنظمة، ومن هذا المنطلق تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي: **ما طبيعة الدورالذى تقوم به المؤسسات المجتمعية في تمكين المرأة الإمارا تية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وخاصة بإمارة عجمان؟**

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الراهنة من منطلق أهمية دور المرأة في المجتمع بوصفها شريكًا أساسيًا في تحقيق الإستقرار المجتمعى والتنمية المستدامة التي يهدف إليها المجتمع، ومن ثَم يسعى إلى كافة الوسائل لتفعيل الدورالمجتمعى للمرأة، وتمكينها. وهو ما يوضح مدى أهمية وضرورة الدراسة، وذلك للإفادة منها كجزء من الدراسات المتعلقة بقضايا المرأة بصورة عامة، والمرأة الإماراتية بخاصة.

ثالثًا: أهداف الدراسة: تتحدد أهداف الدراسة الراهنة في الأتى:

1- تعرُّف مظاهر التمكين الاقتصادي الذي تحققه المؤسسات المجتمعية للمرأة الإماراتية.

2- تعرُّف مظاهر التمكين الإداري الذي تحققه المؤسسات المجتمعية للمرأة الإماراتية.

3- الكشف عن أبعاد التمكين الاجتماعي والثقافي الذي تحقق للمرأة الإماراتية من قبل المؤسسات المجتمعية المختلفة.

4 تعرُّف أهم المعوقات والتحديات البنائية والثقافية التي تواجه تمكين المرأة الإماراتية في المؤسسات المجتمعية.

5- الآليات والوسائل التي يمكن من خلالها تمكين المرأة الإماراتية في المؤسسات المجتمعية المختلفة.

خامسًا: مفاهيم الدراسة: ثمة عدد من المفاهيم التي تتضمنها الدراسة نوضحها فيما يأتي:

1- مفهوم الدورالاجتماعي Social Role: يمكن تعريف الدور الاجتماعي **إجرائيًا** بأنه السلوك أو الفعل الذى يقوم به الأفراد أو المؤسسات وفقًا لعدد من المتغيرات الاجتماعية وصولًا لتحقيق هدفًا ما.

2- مفهوم المؤسسات المجتمعية Community Instituations: وتعَرف **إجرائيًا** بأنها: بناء اجتماعي، وأداة يمكن في إطارها تنظيم وضبط الحياة الاجتماعية في شتى المجالات الأسرية، الاجتماعية، الإقتصادية، السياسية، التعليمية، الدينية، الإعلامية... وغيرها، وتتنوع تلك المؤسسات وتختلف وفقًا لطبيعة مجالها، كما تخضع إلى الإشراف عليها من قبل الدولة وتنقسم بصورة عامة إلى (مؤسسات حكومية ومؤسسات غير حكومية أو أهلية).

3- التمكين Empowerment : ويُعرف بأنه " نقل طوعى لملكية الأعمال أو الحالات والظروف إلى مجموعة أو أفراد لديهم القدرة على التعامل مع الحالة المناسبة فى محيط ممكن، ويمتلكون السلطة والمسؤولية والمهارة والقدرة والفهم لمتطلبات العمل، والدافعية والالتزام والثقة، والإدارة الصادقة فى محيط لا يمنع العمل المناسب والإتاحة الكافية لهم لإطلاق إبداعاتهم وطاقاتهم، حيث نجد أن هذا التعريف قد خص التمكين فى العمل أكثر من الجوانب الاجتماعية الأخرى.(Martin &Ziaalhag, 2001)، ويمكن تعريفه إجرائيًا وفقًا وما أشارت له أمانى قنديل (2005) إلى أن التمكين هو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل فى التنمية، ويسعى إلى القضاء على كل مظاهر التميز ضدها، من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها، والاعتماد على الذات (قنديل، أماني، 2005).

4- التمكين الاقتصادي Economic Empowerment:

ويمكن تعَريفه **إجرائيًا** على النحو التالى: أنه وفقًا لما سبق أن يقاس التمكين الحقيقى بمدى إشباع الحاجات الاستراتيجية للمرأة وليس بإشباع الحاجات الأساسية فقط، حيث تمثل كافة المؤشرات التى طرحت للتمكين الاقتصادي حاجات استراتيجية لابد من إشباعها وتنفيذها حتى يتحقق ذلك التمكين الذى يهدف إلى إدماج المرأة فى عملية التنمية، ومن مؤشرات التمكين الاقتصادي: القدرة على الإدارة، اكتساب مهارات اقتصادية (من خلال دورات تدريبية هدفها تمكين المرأة اقتصاديًا وإدراكها للتمكين). (عبد الشافي، 2006)، القدرة على التصرف وإتخاذ القرارات على المستوى الاقتصادي، نسبة النساء فى الأنشطة المولدة للدخل (أداة تحقيق الإستقلال الاقتصادي)، التمتع بكافة التسهيلات الإئتمانية والقروض.، ملكية وحيازة الأصول الإنتاجية، شروط العمل وتوقيتاته، عوائد العمل المادية والمعنوية.

5- التمكين الاجتماعي،Social Empowerm أشارت الأدبيات عن عدد من المؤشرات التي يمكن في إطارها تعريفه ومنها: القضاء على أمية المرأة وتدعيم

مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام المرأة وحصولها على فرص متساوية فى التدريب. رفع المستوى الصحى وتحسين نوعية الخدمات الصحية (وخاصة الصحة الإنجابية.. إلخ). وأيضًا تغيير القوالب الخطية الفكرية والقيمية التى تتعلق بأدوار المرأة. والقضاء على كافة أشكال التميز وتوفير الخدمات اللازمة للمرأة العاملة.

كما تم التأكيد على زيادة مشاركة المرأة بالقضايا المجتمعية محليًا وعربيًا وتأكيد دورها االمهم والأساسي في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، واعتماد أسلوب التخطيط للنوع الاجتماعي، وتبني مفهوم التخطيط بالمشاركة، وتوفير الخدمات التي تحتاجها الأسرة العربية وإرساء مبدأ المسئولية الجماعية داخل الأسرة لإحداث التوازن بين مسئوليتها الأسرية ودورها التنموى.. إلخ. (المجلس القومى للمرأة، 2002). وقد حدد كلًا من (شولر وهاشمى) عددًا من المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية للتمكين، التي تتوافق مع ما سبق طرحه. وفى هذا السياق واعتمادًا على ما سبق طرحه من مؤشرات توضح المقصود من مفهوم التمكين الاجتماعي يمكننا استخلاص تعريفًا إجرائيًا لذلك المفهوم فى إطار تلك المؤشرات والتى يشترط توافرها لحدوثه وتتمثل فى الآتى: وعى المرأة بأهمية دورها داخل المجتمع، القضاء على التميز النوعى، مشاركة المرأة فى القرارات الأسرية، والقدرة على إتخاذ القرارات. فضلًا عن القدرة على التخطيط للمستقبل مع إدراكها لذلك.

6- التنمية المستدامة Sustainable Development: ويمكن أن تشير **إجرائيًا إلي** " الوضع الذي يصبح المجتمع من خلاله أكثر تطورًا ورفاهًا واكتفاءً ذاتيًا على كافة المناحى الإقتصادية والاجتماعية من خلال الشراكة بين كافة مفردات المجتمع (قطاع حكومى، قطاع خاص، منظمات المجتمع المدنى) فى ضوء خطة اجتماعية معينة، وبصورة دائمة ومستمرة ".

7- **المشاركة** Participation: ويمكن تعريفها إجرائيًا بأنها "الآلية التي يمكن من خلالها إتاحة الفرص أمام فئات المجتمع المختلفة وعلى وجه التحديد النساء للتعبير عن أرائهم، واكتساب القدرة على التغيير والتأثير في السياسات والإجراءات التي تحول دون إبراز أدوارهم وأهميتها مجتمعيًا...".

سادسًا: الدراسات السابقة:

تُعَدّ قضية تمكين المرأة من بين القضايا التي إهتم بها الباحثين والمتخصصين على مستوى العلوم الاجتماعية بعامة وعلم الاجتماع بخاصة خلال العقود الأخيرة، وذلك في ظل الدعوات المتنامية من جانب مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات النسائية لتحرير المرأة ومساواتها مع الرجل في كافة الحقوق، وإلغاء ما يسمى بالتميز النوعي بين كل من الرجال والنساء. وانطلاقًا من ذلك فقد قدم الباحثين والمتخصصين تحليلات ودراسات تناولت تلك القضية، يمكننا أن نعرض لنماذج من تلك الدراسات والبحوث بهدف الإفادة منها في الدراسة الراهنة.

1- دراسة " عبد السلام 2015 " بعنوان: الإتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع: هدفت الدراسة إلى محاولة رصد أهم الاتجاهات الحديثة والجهود العربية والعالمية المبذولة لتمكين المرأة في المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والتكنولوجية، وتقديم تصور مقترح لتمكين المرأة. وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وخلصت إلى عدة نتائج من أهمها: أن يتضمن تمكين المرأة مجالات مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتعليمية ولا يقتصر على مجال دون أخر. إضافة إلى التأكيد على أن تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة والتوزيع العادل لثمارالتنمية يقود إلى التنمية المستدامة. وأخيرًا وضع تصور مقترح لتمكين المرأة لتفعيل مشاركتها في تنمية المجتمع.

2- دراسة " كاظم 2012 " بعنوان: " تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، استهدفت الدراسة إلى تعرُّف مستويات التمكين الاجتماعي والإقتصادي والسياسي والمهني للمرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي؛ وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن غالبية المبحوثات في الفئة المتوسطة من حيث مستوى التمكين الاجتماعي حيث بلغت نسبتهن 1،64 %من المبحوثات. كما أوضحت نتائج الدراسة أن ٧٦ %من المبحوثات تمكينهن الإقتصادي في الفئة المتوسطة.

3- دراسة " Thresiamma Varghese 2011" بعنوان: تمكين المرأة في سلطنة عُمان. دراسة تطبيقية لمقياس تمكين المرأة، 2011، هدفت الدراسة إلى قياس تمكين المرأة في سلطنة عُمان، وتقييم قدرة المرأة على إتخاذ القرار الإقتصادي. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 150 إمرأة في منطقة صحار، سلطنة عمان، واستخدمت أداة الإستبيان. ومن نتائج الدراسة أن النساء في عُمان أفضل في صنع القرارات الأسرية وصناعة القرار الإقتصادي أكثر من التمكين الاجتماعي. كما حللت الباحثة الإدراك من خلال معالجة قضايا مختلفة في الجانب القانوني والسياسي. وأظهرت نتيجة الدراسة أن غالبية النساء في منطقة صحار يدركون حقوقهن وواجباتهن.

4- دراسة " أيوب 2010"، بعنوان: الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السورى، سعت الدراسة إلى تعرُّف ما إذا كان هناك علاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتمكين الاجتماعي لها. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي، والأسلوب الاستطلاعى للكشف عن طبيعة العلاقة بين التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي، وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة من النساء الريفيات صاحبات المشاريع الصغيرة بالريف السوري المستفيدات من مشروع تمكين المرأة، والحد من الفقر وصل عددهن إلى (1180). وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أهمها: أدت المشروعات الصغيرة إلى تحقق عدد من مؤشرات التمكين الاقتصادي ومن ثَم التمكين الاجتماعي للنساء الريفيات، ومن أهمها القدرة على إتخاذ القرار داخل الأسرة وخارجها فيما يتعلق بمشروعاتهن.

5- دراسة " بلول 2009"، بعنوان: التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسيًا، وقد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي، إضافة إلى المنهج التاريخى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هناك فجوة كبيرة جدًا على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسيًا، كما أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين التمكين السياسي للمرأة العربية وبين ثقافة المجتمع العربي وقيمه.

أهمية الدراسة الراهنة في ضوء الدراسات السابقة:

نظرًا إلى أهمية موضوع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وما يترتب على ذلك من تفعيل مشاركة المرأة العربية عمومًا في مجالات وقطاعات التنمية المختلفة، فقد جاء اهتمام الباحثين والمتخصصين بهذه القضية. ولا شك في أن نماذج الدراسات والبحوث التي تم عرضها قد تناولت قضية التمكين من زوايا مختلفة ومتنوعة منها من ركز على التمكين الاقتصادي والاجتماعي والبعض الآخر ركز على التمكين السياسي، فضلًا عن أن بعض الدراسات قد ركزت على المرأة الريفية ودورها في عملية التنمية، كما استخدمت تلك الدراسات إجراءات منهجية متنوعة تتناسب وموضوع كل دراسة. وقد توصلت هذه الدراسات جميعها إلى نتائج مهمة. ويمكن القول أن ما يميز الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة التي تم عرضها هو أنها تهتم في الأساس بالكشف عن الدور الذي تؤديه المؤسسات المجتمعية المختلفة في مجال تمكين المرأة الإماراتية في عملية التنمية.

سابعًا: المدخل النظرى للدراسة:

لتفسير موضوع الدراسة الراهنة، والمتعلق بتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا كآلية أساسية من آليات التنمية المستدامة، كان لا بد من تبني بعض التصورات النظرية التي يمكن في إطارها دراسة وتفسير الظاهرة موضع الدراسة الحالية كالتالى:

أولًا – الاتجاه النسوى:

كلمة نسوى Feminine استعارتها اللغة الإنجليزية من اللغة الفرنسية والتى تعنى كلًا من Femine أنثوي، وتشير هذه الكلمة إلى كافة أشكال الأختلاف الجنسى المقصود به المرأة، وعلى خلاف ذلك رأى علماء الاجتماع المنادين بالمساواة بين الجنسين فى السبعينات فى ثقافة اللغة الإنجليزية إلى أن هناك طريقة لتحسين نصيب وحصة المرأة وذلك من خلال التميز الحاد بين الأنثوية Femal (وهى مسألة جنس Sex) ومعطيات بيولوجية لا يمكن تغييرها، والنسوية Feminism وهى مسألة نوع Gender وتكيف ثقافى، ومن ثم يمكن تغييرها. (Battersby, 1998)، هذا ويتسم هذا المصطلح بالغموض والعمومية على المستويين العملى والأكاديمى.

والنسوية كما يرى الباحثين لا تقتصر على المطالبة الكاملة بين الرجال والنساء، بل يتعداه ليشمل الوعى الجمعى الذى يقوم على تناول القضايا المجتمعية الكبرى عبر المصالح الاستراتيجية للنساء، كما يدل على خيار تغيير المجتمع عن طريق الأنتاج الفكرى والعمل المنظم بغية تحقيق المساواة بين النساء والرجال، حيث أنه خيار أساسى للتقدم لا يقف عند حدود العلاقة بين الرجال والنساء ولكنه يشمل إتخاذ مواقف من قضايا حقوق الأنسأن والديقراطية وتساوى الفرص وذلك لأن قضية المرأة لم تكن مجرد مسألة خاصة بالوضع الاجتماعي للمرأة ومشاركتها الفعالة فى الحياة العامة ولكنها كانت قضية المرأة والرجل على السواء للتطور الحضاري والثقافي الذي ألمَّ بنا لاستمرار ومسايرة التطور. (باهار، 2001).

ثانيًا – المداخل النظرية المعالجة لقضية المرأة والتنمية:

لم نجد حتى سنة 1970 إلا إهتمام قليل بأثر مجهودات المرأة فى التنمية، ونشرت" استر بوزراب " فى تلك السنة دراستها حول دور المرأة فى التنمية الإقتصادية، فأبدت ضمنها مساهمة المرأة العظمى فى الاقتصاد وركزت الأنتباه على أدوارها فى المجال الزراعى وغير الزراعى، وحللت هذه الأثار عبر تقسيم العمل بين النساء والرجال، مؤكدة على عمليات ميكنة الزراعة (Mechanization) والتصنيع (Industrialization) والتحضرَ (Urbanization) ويتلخص هذا العمل فى رفع التحدى الذى يتطلب نظرة جديدة وحديثة إلى المرأة كقوة أساسية فى التنمية وهو ما كأن يمثل تغيرًا جوهريًا بالنسبة للتنمية الصناعية فى ذلك الوقت، ومنذ تلك الفترة الخاصة بالسبعينات بدأت النظريات الخاصة بالتنمية تتطور وأصبح التحليل ينطلق من عناصر معينة، تتمثل أهمها فيما يلى: ضرورة تمحور التحليل حول العنصر البشرى (Human centered approach)، والتفاوت بين مناطق العالم: الجنوب، الشمال، الأغنياء، الفقراء، بالإضافة إلى التفاوت بين الجنسين.(يونيفم، 1999). وعند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية، هناك ثلاثة مداخل ومصطلحات أساسية، معروفة ومتفق فى شأنها وهى: **مدخل المرأة في التنمية** Women In Development، **مدخل المرأة والتنمية**

Women and Development (يونيفم،1999)، **مدخل النوع والتنمية** Gendet and Development

وتؤكد تلك المداخل جميعهاعلى مساهمات النساء والرجال فى مشاريع وبرامج التنمية. وأيضًا - يهتم بالعلاقة بين النساء والرجال ويعمل على فهم الأسباب الجذرية للتفاوت فى الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك للعمل على معالجتها (حلمى، 2003). هذا إضافة إلى بعض النظريات الاجتماعية المهمة التي فسرت قضايا تمكين المرأة وخاصة ما يتعلق بالتمكين الاجتماعي الاقتصادي، وفى ذلك الإطار نجد نظرية "التطبيع الاجتماعي" على أن التمكين الاجتماعي يعني كما يشير " تومبسون " أن يعامل كافة القائمون على عملية التنشئة الاجتماعية الفتيات بنفس الطريقة التي يعاملون بها الفتيان (حوسو،2007) ومن أهم إسهامات هذه النظرية في مجال تمكين المرأة ما يلي:

- إعادة النظر في قضية انضمام النساء في قضايا وفروع التنمية بما يقلل من الإدعاءات التي تشير إلى أن النساء ليس لديهن القدرة على المشاركة في تلك القضايا.

- إن سياسات الإصلاح الناجمة عن النقاشات المستندة إلى هذه النظرية (التطبيع الاجتماعي) ساهمت في إعادة النظر في تمثيل المرأة على مستوى الأعمال المؤسسية وعلى نحو مستمر في بعض الأنظمة الاجتماعية.

- الإصرار على معايير تؤكد على المحايدة جنوسيًا، حيث قد ساهمت تلك النظرية في توضيح مشاركات النساء وأدوارهن المهمة ليس على المستوى المحلي فقط وإنما كذلك على المستوى المجتمعي العريض أو الدولي (العنزي، 2019). وفى هذا الإطار ومن خلال الطرح السابق نجد أن تمكين المرأة يُعد عملية مستمرة تقوم على إثارة الوعى وتتعلم النساء في إطارها معرفة ومهارات جديدة وهو ما يؤكد المؤشرات التي أوضحتها الدراسة الراهنة وصولًا إلى تحقيق وفاعلية تلك العملية.

ثامنًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تعد الدراسة االراهنة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تحاول تعرُّف الدور الذي تقوم به المؤسسات المجتمعية بدولة الإمارات العربية المتحدة عامة، وإمارة عجمان على وجه الخصوص في التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الإماراتية، وتوضيح المعوقات التي قد تحول دون تحقيق ذلك. وفى إطار ذلك اعتمدت الدراسة الحالية على أداة " صحيفة الاستبيان " لجمع المعلومات التي يمكن في إطارها ومن خلال استقراءها، وتحليلها يتم تحقيق الهدف من الدراسة. وقد تم عرض "صحيفة الاستبيأن" على مجموعة من الخبراء والمتخصصين للتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، إضافة إلى الاعتماد على أداة المقابلة المتعمقة من خلال دراسة الحالات لعدد من النساء الإماراتيات بلغ عددهن 20 مفردة.

تاسعًا: الدراسة الميدانية: تحليل البيانات وتفسيرها:

أولًا: تحليل البيانات الديموجر افية لعينة الدراسة:

الجدول (1) يوضح خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
العمر:		
30-18	99	66
40-30	30	20
50-40	17	11,3
بدون إجابة	4	2,7
المجموع	150	100
الحالة الاجتماعية:		
متزوجة	66	44
غير متزوجة	78	52
بدون إجابة	6	4
المجموع	150	100
متغير السكن:		
عجمان	48	32
الشارقة	23	15,3
دبى	28	18,7
رأس الخيمة	17	11,3
أم القوين	4	2,7
أبو ظبى	26	17,3
المجموع	150	100
المؤهل الدراسى:		
الثانوي	56	37,3
البكالوريوس	74	49,3
دبلوم عالى	7	4,7
ماجستير	8	5,3
بدون إجابة	5	3,3
المجموع	150	100

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق التي تتعلق بخصائص عينة الدراسة أن الغالبية العظمى من النساء عينة الدراسة تقع في الفئة العمرية من 18-30 سنة، حيث بلغت نسبتهن 66% من اجمالي العينة، تليها الفئة العمرية من 30-40، وذلك بنسبة بلغت 20%، ثم الفئة العمرية من 40-45 سنة، وقد بلغت نسبتهن 11,3% من اجمالي العينة، وهو ما يشير إلى أن الفئة العمرية من 18-40 سنة قد بلغت نسبتخا الاجمالية 86% من مجموع العينة.

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية للمبحوثات عينة الدراسة، فقد كشفت البيانات الموضحة بالجدول ذاته عن أن النساء غير المتزوجات قد بلغت نسبتهن 52% من اجمالي العينة، بينما بلغت نسبة النساء المتزوجات 44% من اجمالي العينة، وهو الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف عينة الدراسة من المتزوجات ومن ثم لديهن مسؤوليات تجاه أسرهن وأولادهن، مما قد يؤثر في آرائهن في قضية تمكين المرأة ودور المؤسسات المجتمعية في تلك العملية.

وفيما يتعلق بمتغير السكن، فالبيانات تشير إلى أن ثمة تباين وتفاوت في توزيع عينة الدراسة على مستوى الامارات المختلفة، حيث بلغت نسبة النساء المقيمات في عجمان 32%، تليها نسبة النساء المقيمات في إمارة دبي 18,7%، ثم إمارة أبو ظبي 17,3%، ثم إمارة الشارقة 15,3%، ثم إمارة رأس الخيمة بنسبة 11,3% من مجموع العينة، وأخيرًا إمارة أم القوين بنسبة بلغت 2,7% من إجمالي العينة. وهذا التنوع في متغيرسكن المبحوثات من الممكن أن يعكس تأثيرات في وجهات نظرهن ورائهن في قضية تمكين المرأة، والدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات المجتمعية المختلفة في هذا المجال.

ولا شك في أن التنوع في المؤهلات الدراسية للمبحوثات سوف يكون له تأثير في وجهات نظرهن وتقييمهن لدور المؤسسات المجتمعية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الإماراتية، والمعوقات التي تواجه تلك المؤسسات وكيفية التغلب عليها ومواجهتها. وتوضح البيانات المبينة بالجدول أن غالبية المبحوثات قد جئن في فئة البكالوريوس، وذلك بنسبة بلغت 49,3%، تليها في المرتبة الثانية المبحوثات من حملة مؤهل الثانوي، وذلك بنسبة بلغت 37,3%، ثم المبحوثات من حملة الماجستير بنسبة بلغت 5,3%، ثم المبحوثات من حملة الدبلوم العالي بنسبة لم تتجاوز 4,7% من مجموع العينة.

ثانيًا: العلاقة بين المتغيرات الديموغرافيه والتمكين الاقتصادي:

الجدول (2) يوضح العلاقة الارتباطية بين متغير الحالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي

الحالة الاجتماعية	التمكين الاقتصادي			المجموع	Sig
	محايد	أو افق	أو افق بشدة		
متزوجة	13	29	24	66	0.108
غيرمتزوجة	8	46	22	76	
المجموع	21	75	46	142	

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن علاقة الارتباط بين متغير الحالة الاجتماعية ومحورالتمكين الاقتصادي، حيث نلاحظ أن قيمة ال sig أكبر من 0.05 مما يدل علي أن المتغيرين مستقلين وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط بين الحالة الاجتماعية ومحور التمكين الاقتصادي.

الجدول (3) يوضح العلاقة الارتباطية بين متغير العمر والتمكين الاقتصادي

العمر	التمكين الاقتصادي				المجموع	Sig
	لاأو افق	محايد	أو افق	أو افق بشدة		
18-30	2	9	52	34	97	0.06
30-40	0	6	20	4	30	
40-50	0	4	5	8	17	
المجموع	2	19	77	46	144	

توضح التحليلات المبينة بالجدول السابق علاقة الارتباط بين متغير العمر ومحور التمكين الاقتصادي حيث نلاحظ أن قيمة ال sig أكبر من 0.05 مما يدل علي أن المتغيرين مستقلين وبالتالي لا توجد علاقة بين العمر ومحور التمكين الاقتصادي.

الجدول (4) يوضح علاقة الارتباط بين متغير السكن والتمكين الاقتصادى

السكن	التمكين الاقتصادى				المجموع
	لاموافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
عجمأن	0	6	25	15	46
الشارقة	2	4	10	7	23
دبى	0	2	11	15	28
راس الخيمة	0	0	14	3	17
ام القيوين	0	1	2	1	4
أبوظبى	0	8	13	5	26
المجموع	2	21	75	46	144

توضح البيانات الواردة بالجدول السابق نتيجة علاقة الارتباط بين متغير السكن ومحورالتمكين الاقتصادي حيث نلاحظ أن قيمة ال sig أقل من 0.05 مما يدل على أن المتغيرين غير مستقلين وبالتالي توجد علاقة ارتباط بين متغيرالسكن ومحور التمكين الاقتصادي.

الجدول (5) يوضح علاقة الارتباط بين متغير المؤهل الدراسى والتمكين الاقتصادى

المؤهل الدراسي	التمكين الاقتصادى				المجموع	Sig
	لامو افق	محايد	أو افق	أو افق بشدة		
ثأنوي	2	10	27	17	56	0.181
بكالوربوس	0	9	42	21	72	
دبلوم عالى	0	2	3	2	7	
ماجستير	0	0	2	6	8	
المجموع	2	21	74	46	143	

جدول (6) يوضح نتيجة علاقة الارتباط بين متغير المؤهل الدراسي والمحور الأول التمكين الاقتصادي حيث نلاحظ أن قيمة ال sig أكبر من 0.05 مما يدل علي أن المتغيرين مستقلين وبالتالي لا توجد علاقة بين المؤهل الدراسي والمحور التمكين الاقتصادي.

ثالثًا: العلاقة بين المتغيرات الديموغرافيه والتمكين الاجتماعي؟

الجدول (6) يوضح علاقة الارتباط بين متغير الحالة الاجتماعية والتمكين الاجتماعى

الحالة الاجتماعية	التمكين الاجتماعي			المجموع	Sig
	محايد	أو افق	أو افق بشدة		
متزوجة	13	29	24	66	0.108
غيرمتزوجة	8	46	22	76	
المجموع	21	75	46	142	

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق التي تتعلق بمدى وجود علاقة الارتباط بين متغير الحالة الاجتماعية ومحورالتمكين الاجتماعي، حيث نلاحظ أن قيمة ال sig أكبر من 0.05 مما يدل على أن المتغيرين مستقلين وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط بين الحالة الاجتماعية ومحور التمكين الاجتماعي.

الجدول (7) يوضح علاقة الارتباط بين متغير العمر والتمكين الاجتماعي

العمر	التمكين الاجتماعي				المجموع	Sig
	لا مو افق	محايد	أو افق	أو افق بشدة		
18-30	2	9	52	34	97	0.060
30-40	0	6	20	4	30	
40-50	0	4	5	8	17	
المجموع	2	19	77	46	144	

يوضح الجدول السابق نتيجة علاقة الارتباط بين متغير العمر ومحور التمكين الاجتماعي حيث نلاحظ أن قيمة ال sig أكبر من 0.05 مما يدل علي أن المتغيرين مستقلين وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط بين العمر والمحور الثاني (التمكين الاجتماعي).

الجدول (8) يوضح علاقة الارتباط بين متغير السكن والتمكين الاجتماعي

السكن	التمكين الاجتماعي				المجموع	Sig
	لا موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة		
عجمان	0	6	25	15	46	0.012
الشارقة	2	4	10	7	23	
دبي	0	2	11	15	28	
رأس الخيمة	0	0	14	3	17	
أم القيوين	0	1	2	1	4	
أبوظبي	0	8	13	5	26	
المجموع	2	21	75	46	144	

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق التي تتصل بمدى وجود علاقة ارتباط متغيرالسكن ومحور التمكين الاجتماعي، حيث نلاحظ أن قيمة ال sig أقل من 0.05 مما يدل على أن المتغيرين غير مستقلين وبالتالي توجد علاقة ارتباط بين السكن ومحور التمكين الاجتماعي.

الجدول (9) يوضح علاقة ارتباط بين متغير المؤهل الدراسي والتمكين الاجتماعي

المؤهل الدراسي	التمكين الاجتماعي				المجموع	Sig
	لاموافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة		
ثأنوي	2	10	27	17	56	0.181
بكالوريوس	0	9	42	21	72	
دبلوم عالي	0	2	3	2	7	
ماجستير	0	0	2	6		
المجموع	2	21	74	46	143	

يوضح الجدول (9) نتيجة علاقة ارتباط بين متغير المؤهل الدراسي ومحور التمكين الاجتماعي، حيث نلاحظ أن قيمة ال sig أقل من 0.05 مما يدل علي أن المتغيرين المؤهل الدراسي ومحور التمكين الاجتماعي غير مستقلين وبالتالي توجد علاقة ارتباط بين المؤهل الدراسي والتمكين الاجتماعي.

النتائج الخاصة بالفرضية الأولي: هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق على أبعاد التمكين الاقتصادي؟

الجدول (10) يوضح نتيجة الفرضية الأولى الخاصة بأبعاد التمكين الاقتصادي

العبارة	المتوسط المرجح	الأنحراف المعياري	كاي تربيع	أجابوا الحرج	النتيجه
1- لدى الوعى الكافى بقضايا المرأة الاقتصادية.	4.15	.831	155.667	0.00	أوافق
2- أنا مدركة لأهمية التمكين الاقتصادى للمرأة.	4.32	.708	198.733	0.00	أوافق بشدة
3- الفرص متاحة لى للحصول على د خل.	3.84	.984	128.267	0.00	أوافق
4- أشارك فى الأنشطة والمشروعات التى تساعد على زيادة الدخل.	3.93	.994	82.867	0.00	أوافق
5- أكتسبت المهارات الكافية من خلال الدورات التدريبية لتحسين وضعي الاقتصادي.	3.96	1.003	78.133	0.00	أوافق
6- التدريب أسهم فى رفع قدراتى ومهاراتى الإبداعية ومهارات التفكير النقدى.	4.03	.999	106.467	0.00	أوافق
7- أتيحت لى الفرص للحصول على القروض وتسهيلات الإئتمأن.	3.53	1.162	53.467	0.00	محايد
8-أُتيحت لى الفرص للحصول على المعلومات الخاصة بالأسواق بكل أنواعها.	3.51	1.116	55.267	0.00	محايد
9- عملى يدعم قدراتى فى استخدام وسائط التكنولوجية والاتصال.	3.86	1.087	77.800	0.00	أوافق
10- أشعر بأن لدى الوعى الكافى بقدراتى الاقتصادية كإمرأة عاملة.	3.91	1.068	96.600	0.00	أوافق
11- لدى الوعى الكافى بقدراتى الاقتصادية كمديرة وكمنظمة وكمخططة وكمنتجة.	3.83	1.002	70.933	0.00	أوافق
12- لدى القدرة على التفاوض فى الأسواق المختلفة.	3.73	.996	120.933	0.00	أوافق
13- لدى القدرة على إتخاذ القرارات الخاصة بالعمل والأنتاج وعمليات التسويق.	3.81	.972	82.733	0.00	أوافق
14- أستطيع إدارة دخلى لإشباع حاجاتى المادية والمعنوية.	4.01	1.003	91.333	0.00	أوافق
15- أمتلك مهارة التخطيط وإدارة كافة القرارات الاقتصادية داخل الأسرة.	3.88	1.023	95.333	0.00	أوافق

العبارة	المتوسط المرجح	الأنحراف المعياري	كاي تربيع	أجابوا الحرج	النتيجه
16- لدى المقدرة على إتخاذ القرارات الاقتصادية سواء داخل الأسرة أو خارجها.	3.92	.993	121.000	0.00	أوافق
17- أمتلك بعض الأصول الأنتاجية (الأراضى – العقارات – مشاريع الإستثمارالثروة...)	2.89	1.342	36.467	0.00	محايد
18 أشعر بالأمن والإستقرار الاقتصادي.	3.77	1.052	94.867	0.00	أوافق
19- لدى القدرة الكافية للإعتماد على الذات.	4.14	.883	122.733	0.00	أوافق
20- توجد فرص كافية لزيادة مهاراتى ومعارفى تمكنى من المنافسة فى سوق العمل.	3.77	1.026	97.667	0.00	أوافق
21- أستطيع أن أسهم فى التقليل من معدلات البطالة كونى امرأة عاملة.	3.92	.894	113.333	0.00	أوافق
22- لدى الوعى الكافى بالمشاركة فى العمل العام.	4.03	.919	128.867	0.00	أوافق
23- أدرك شروط العمل وشروط الترقى فيه.	4.15	.789	150.333	0.00	أوافق
24- لدى الكفاءة على شغل وظيفة بالمستويات الإدارية العليا المرتبطة بصنع القرارات.	3.89	.923	121.733	0.00	أوافق
25- لدى الإلمام الكافى بحقوق الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل ومقتضياته.	3.95	.975	105.000	0.00	أوافق
26- أمتلك المهارة فى تخطيط وادارة كافة القرارات الاقتصادية المتعلقة بالعمل.	3.64	1.025	78.800	0.00	محايد
27-أشعر بالمساواة بين النساء والرجال فى الأجور والمرتبات.	3.75	1.136	97.867	0.00	أوافق
28- أتمتع بالإستقلال المادى عن الزوج والأهل ولدى حساب بنكى خاص بى.	4.04	1.152	110.533	0.00	أوافق
29- أستطيع التنقل ومتابعة فرص العمل فى اى مدينة داخل الدولة.	3.47	1.330	29.267	0.00	محايد
30- عملى كأمرأة يسهم فى زيادة مشاركة المرأة فى القوة العاملة.	4.36	.735	182.600	0.00	أوافق بشدة
التمكين الاقتصادي	4.1	0.833	28.353	0.00	أوافق

- النتائج الخاصة بالفرضية الأولي: يبين الجدول (10) يوضح **النتائج التي توصلت إليها فرضية الدراسة الأولي الخاصة بأبعاد محور التمكين الاقتصادي:** فكانت أهم النتائج ما يلي:

-توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة للإدراك بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة. وتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة أن عمل المرأة يسهم فى زيادة مشاركة المرأة فى القوة العاملة.

- مجمل نتيجة الفرضية الأولي الخاصة بأبعد بالتمكين الاقتصادي يدل علي أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 بنسبة ثقة 95% حيث كانت لصالح الذين أجابوا أوافق على أبعاد التمكين الاقتصادي.

-النتائج الخاصة بالفرضية الثانية: هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق على اتجاهات محورالتمكين الاجتماعي؟.

الجدول (11) يوضح نتائج الفرضية الثانية الخاصة بابعاد المحورالاجتماعي

العبارة	المتوسط المرجح	الأنحراف المعياري	كاي تربيع	أجابوا الحرج	النتيجه
1-لدى القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم الأسرة	4.16	.942	177.26	0.00	اوافق
2- لدى كافة الحقوق المشروعة فى الملكية والميراث.	3.95	1.019	88.600	0.00	اوافق
3- لدى كافة الحقوق المشروعة فى تسهيل الإجراءات القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية	3.91	1.070	88.867	0.00	اوافق
4- لا اميز بين الاطفال (ذكور/اناث) فى الالتحاق بالتعليم،خاصة التعليم الأساسى.	4.37	.871	165.06	0.00	اوافق بشدة
5- لدى الاحساس الكافى بتقدير احترام الذات	4.47	.720	202.66	0.00	اوافق بشدة
6- لدى المقدرة على اتخاذ القرارات داخل الأسرة باستقلالية كاملة عن الرجل.	4.15	.900	121.00	0.00	اوافق
7-اشارك فى القرارات الأسرية المهمة.	4.31	.868	158.53	0.00	اوافق بشدة
8- لدى الإحساس بإمتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز.	4.39	.732	187.13	0.00	اوافق بشدة
9- اشعر بان الانماط الفكرية والقيمية التىتنظر الى المرأة نظر ةدونية وتعيق تمكينها الاجتماعي قد تغيرت	4.12	.912	136.26	0.00	اوافق
10- أصبح لدى الاهتمام والمشاركة بالقضايا المجتمعية محليًا وعربيًا وعالميًا	3.91	.955	84.600	0.00	اوافق
11- اسهم فى تكوين وغرس القيم الإيجابية على مستوى الأسرة	4.40	.733	187.46	0.00	اوافق بشدة
12- اسهم فى تكوين وغرس القيم الإيجابية على مستوى المجتمع	4.34	.740	178.73	0.00	اوافق بشدة

العبارة	المتوسط المرجح	الأنحراف المعياري	كاي تربيع	أجابوا الحرج	النتيجه
13- اعتمد على أسلوب التخطيط للنوع الاجتماعي.	4.21	.832	141.26	0.00	اوافق بشدة
14- اتبنى اسلوب التخطيط بالمشاركة فى عملى	4.27	.757	166.13	0.00	اوافق بشدة
15- اتبع مبدأ المساواة الجماعية داخل الأسرة	4.37	.747	178.40	0.00	اوافق بشدة
16- اتبع اسلوب التحرر من العنف خاصة الاسرى	4.25	.989	134.06	0.00	اوافق بشدة
17- لدى القدرة على معالجة عنف الزوج	3.89	.894	101.46	0.00	اوافق
18- اتبع أسلوب عدم التميز فى معالمة البنات فيما يتعلق بالطعام	4.17	.961	120.73	0.00	اوافق
19- اتبع أسلوب عدم التميز فى معالمة البنات فيما يتعلق بالتعليم	4.25	.928	137.66	0.00	اوافق بشدة
20- اتبع أسلوب عدم التميز فى معالمة البنات فيما يتعلق بالرعاية الصحية	4.25	.919	139.33	0.00	اوافق بشدة
21- لدي الوعي الكافي بتعرُّف المشكلات وايجاد الحلول والبدائل المناسبة	4.17	.903	136.86	0.00	اوافق
22- ادرك بان هنالك تحسن فى العلاقة بينى وبين أفراد أسرتى.	4.33	.894	164.13	0.00	اوافق بشدة
23- يشاركنى الزوج وأفراد الأسرة فى الاعمال المنزلية	3.53	1.252	33.933	0.00	محايد
24- اشعر بالتقدير والعرفان من قبل أفراد أسرتى.	4.22	.933	167.93	0.00	اوافق بشدة
25- اشارك أفراد اسرتى فى نشاطات خارج المنزل.	4.21	.922	145.06	0.00	اوافق بشدة
26- اشارك فى التنظيمات الاجتماعية كقائدة وعضوة	3.94	1.107	75.133	0.00	اوافق
27- من الخدمات التى توفرها لى المؤسسة التى اعمل بها خدمة حضانة اطفالى	2.98	1.499	11.733	0.00	محايد
28- لدى الاحساس بالعرفان والاحت ا رم والتقدير من قبل الآخرين.	4.09	.985	117.46	0.00	اوافق
29- عملى يوفر لى فرص التمثيل فى الغرف التجارية والصناعية	3.35	1.265	18.133	0.00	محايد
30- اشارك واتفاعل واتواصل دون قيود من داخل الأسرة وخارجها	4.03	1.064	143.13	0.00	اوافق
التمكين الاجتماعي	4.7	0.609	95.353	0.00	اوافق

الجدول (11) يوضح النتائج الخاصة بالفرضية الثانية: هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق على اتجاهات محورالتمكين الاجتماعي؟ شملت أهم النتايج لهذه الفرصية الأتي كما يلي:

توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة لأني اشعر بالتقدير والعرفان من قبل أفراد أسرتى كبعد من أبعاد المحور الاجتماعي، ثم النتيجة توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة لأني اشارك أفراد اسرتى فى نشاطات خارج المنزل كأتجاه من اتجاهات محورالتمكين الاجتماعي. ثم النتيجة، توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة " لأني أدرك بان هنالك تحسن فى العلاقة بينى وبين أفراد أسرتى"، وهذا بعد من أبعاد المحور الاجتماعي. ثم توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة لأني اتبع أسلوب عدم التميز فى معاملة البنات فيما يتعلق بالتعليم. ثم النتيجة توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة "لأني اتبع أسلوب عدم التميز فى معاملةلبنات فيما يتعلق بالرعاية الصحية". ثم توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة لأني "لا اميز بين الاطفال (ذكور/اناث) فى الالتحاق بالتعليم، خاصة التعليم الأساسى". ثم توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة لأني "لا اميز بين الاطفال (ذكور/اناث) فى الالتحاق بالتعليم، اصة التعليم الأساسي ولدى الاحساس الكافى بتقدير احترام الذات ولدى المقدرة على اتخاذ القرارات داخل الأسرة باستقلالية كاملة عن الرجل". توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة " اشارك فى القرارات الأسرية المهمة". وتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لصالح الذين أجابوا أوافق بشدة "ولدى الإحساس بإمتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز".

مجمل نتيجة الفرضية الثأنية الخاصة بأبعاد التمكين الاجتماعي: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 بنسبة ثقة 95% حيث كانت لصالح الذين أجابوا أوافق علي أبعاد التمكين الاجتماعي.

النتائج: توصلت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن أكثر تكرار لأعمار أفراد العينة هو 34% للفئة العمرية (18-30) عام وأقل تكرار هو6% للفئة العمرية (40-50) عام.
- نجد أن 52% من أفراد العينة يمثلون الإناث غير المتزوجات و44% يمثلون الأناث المتزوجات من أفراد الدراسة.
- تبين أن أكثر تكرار للذين يسكنون في عجمأن وكانت نسبتهم 32% وأقل تكرار للذين يسكنون في أم القوين وكانت نسبتهم 3% من أفراد الدراسة.

- وأيضًا نجد أكثر تكرار50 % من أفراد الدراسة كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس وأقل تكرار 5% مؤهلهم دبلوم عالي و5% منهم كأن مؤهلهم ماجستير.
- وأيضًا وجدنا أن اكثر تكرار 40% من أفراد الدراسة كأن سبب التحاقهم بالوظيفة هو المردود المادي، أقل تكرار 11% سببهم المكانة الاجتماعية.
- كشفت الدراسة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للفرضيتين اشارتهما موجبة مما يعني أن العلاقة بين المحورين طردية وقوة الارتباط بينهم متوسطة حيث بلغت (0.77).
- وحيث كانت معاملات الثبات للفرضية الأولى (0.95) وهو ثبات عالي بينما كأن مقدار الصدق (0.98) عالي. مقدار الثبات والصدق للفرضية الثانية (0.96) (0.98) على التوالي ويعتبران مرتفعان، بينما كأن مقدار الثبات والصدق للفرضيتين معا عالي أيضًا حيث كانت قيمته (0.97) ومقدار الصدق (0.98).
- وفي اختبار العلاقة بين أفراد الأسرة والفرضية الأولي (التمكين الإقتصادي) نجد أنه توجد علاقة بينهما.
- وفي اختبار العلاقة بين الحالة الاجتماعية والفرضية الأولي (التمكين الإقتصادي) لا توجد علاقة بينها.
- وفي اختبار العلاقة بين العمر والفرضية الأولي (التمكين الإقتصادي) لا توجد علاقة بينهما
- وفي اختبار العلاقة بين السكن والفرضية الأولي (التمكين الإقتصادي) توجد علاقة بينهما.
- وفي اختبار العلاقة سبب التحاقك بالوظيفة والفرضية الأولي (التمكين الإقتصادي) لا توجد علاقة بينهما.
- وفي اختبار العلاقة بين أفراد الأسرة والمحور الثأني (التمكين الاجتماعي) توجد علاقة بينهما.
- وفي اختبار العلاقة بين الحالة الاجتماعية والفرضية الثأنية (التمكين الاجتماعي) لا توجد علاقة بينهما.
- وفي اختبار العلاقة بين العمر والفرضية الثانية (التمكين الاجتماعي) لا توجد علاقة بينهما.
- وفي اختبار العلاقة بين السكن والفرضية الثأنية (التمكين الاجتماعي) توجد علاقة بينهما.
- وفي اختبار العلاقة بين سبب التحاقك بالوظيفة والفرضية الثأنية (التمكين الاجتماعي) توجد علاقة بينهما.
- كما تبين من تحليل المقولة الأولى (التمكين الإقتصادي.) أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 بنسبة ثقة 95% حيث كانت لصالح الذين أجابوا أوافق عن التمكين الإقتصادي.
- ويكشف تحليل المقولة الثانية القائلة (التمكين الاجتماعي) أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 بنسبة ثقة 95% حيث كانت لصالح الذين أجابوا أوافق عن التمكين الاجتماعي.

كما أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة ما يلى:

أولًا: فيما يتعلق بمؤشرات التمكين:

- الانتظام والإلتزام بقوانين العمل، المساواة بين المرأة والرجل فى مكان العمل والمجالات الاخرى، الإفادة من الجوانب الإيجابية للثقافة الغربية، التحرر من العادات الضارة والمشاركة فى التنمية الإقتصادية ودفع عجلة الانتاج بتمكين مدخلات الانتاج، وفرص الدخول فى العمل وبصفة خاصة أعمال التجارة. وجاءت نتائج المقابلة:

" نعم من خلال انطلاقي في العمل، الإفادة من الثقافات الغربية، التحرر من التعقيدات المدمرة، المشاركة في التنمية والإنتاج وسوق العمل، الإعتماد على الذات والمسؤلية والقيادة ".(الحالة (4)) وهذا يتطابق مع إجابات دراسة الحالات (10)، (8)،(15) وتعارضات مع بعض الحالات التي أكدت على عدم التأثير بالأفكار الغربية بل المحافظة على العادات والتقاليد الأصلية".الحالات (3)، (11)، (13).

- إيمان المرأة بقدرتها وشعورها بالثقة بالنفس، تحمل المسؤولية والقدرة على تولي مناصب قيادية، القدرة على السيطرة على حياتها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والقدرة على إبداء الرأى والمشاورة والمشاركة فى اتخاذ القرار وهو ما تؤكده الأدبيات والدراسات السابقة (قنديل، 2005)، (يوسف، 2010). إتاحة الفرصة لها للحصول على الخدمات والمعلومات ومعرفة حقوقها وواجباتها داخل الأسرة. إضافة إلى دعم جهة العمل للمرأة العاملة التى تواصل دراستها الجامعية واتاحة الفرصة لها لتكملة الدراسات العليا، قدرة النساء على تنظيم حياتهن وتكوين علاقات اجتماعية فاعلة تسهم فى نشر المناخ السياسى والاجتماعي بوضع القوانيين الاجتماعية التى تدعم وتحسن من وضع المرأة. وهذا يتوافق على ما جاءت به المبحوثات من بيانات في تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا:

" أشعر أنني ممكنة اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال وظيفتي بحيث أنه لدي دخل خاص بي ومن خلال وظيفتي كونت علاقات اجتماعية جديدة مع موظفي إدارتي، وأصبح هنالك مساواة بين الرجل والمرأة في جميع ميادين العمل وأصبحت المرأة تشغل مناصب قيادية، وتمكين المرأة في شتي المجالات والقطاعات وتعمل على النهوض بأوضاع المرأة، وقد نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الإجراءات لضمان رفع معدل ومشاركة المرأة الاقتصادية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في ظل الدعم اللا محدود من القيادة الرشيدة ". (الحالة (7). وهذا جاء متطابقًا في العديد من الحالات التي إجريت معها

المقابلات، حالات(12)، (14)،(15)،(19)و(20).

- المشاركة فى تحديد الاولوليات والتخطيط داخل المؤسسة. وهو ما يتفق مع ما أشارت اليه بعض الدراسات ومنها دراسة (عبدالسلام، 2015)، ودراسة (كاظم، 2012) حيث تم التأكيد على ضرورة مشاركة المرأة وتمثيلها في مختلف المؤسسات وتوعيتها بأهمية دورها المجتمعى والمهني. وهذا يتفق مع ما أظهرته نتائج المقابلات المتعمقة مع الحالات المختارة: " نعم ممكنة اقتصاديًا والحمد لله، وذلك بطريقتي في توزيع الراتب الشهري وتحديد الأولويات وتسديد الديون وإعطاء المستحقات للأقارب والذين يعيشون تحت مسؤليتي وشراء الحاجات الضرورية وتأجيل شراء الحاجات الكمالية، ومن وجهة نظري كتابة المتطلبات المادية قبل الشراء، اجتماعيًا أنا ممكنة والحمد لله وامتلك علاقات اجتماعية كبيرة وسطحية مع موظفات وزميلات العمل وعلاقة سطحية جدًا مع المراجعين، وهنالك بعض العلاقات الودية التي تكون من قبل بعض الأشخاص الذين يأخذون رأي في شؤونهم الحياتية ومساعدتهم لإتخاذ القرارات الصحيحة ". (الحالة (6)) وهذا يتفق تمامًا مع إجابة الحالات رقم1)، رقم (2)، رقم (9).

ثانيًا: النتائج التي تتعلق بالمعوقات والتحديات التى تحول دون تمكين المرأة: أكدت الغالبية العظمى من الحالات على أن ثمة مجموعة من المعوقات تواجه عملية تمكين المرأة منها: عدم الالتزام بقوانيين العمل لكثرة العمل وضيق الوقت وربما أحيانًا لعدم فهم وإدراك تلك القوانين، ثقافة المجتمع المحافظة، تعزيز المجتمع لوضع الرجل، التخلف وثقافة العيب، التقاليد والعادات الاجتماعية التى التى تحيط بالمرأة، نظرة المجتمع إلى أن دور المرأة دور ثانوى وليس أساسى.إضافة إلى صعوبة الإلتحاق بسوق العمل فى القطاعين العام والخاص على السواء. وهو ما تشير إليه العديد من الأدبيات والأبحاث وتوضحه ومنها (حوسو، 2007)، (العنزي، 2019) حينما تم التأكيد على أهمية ودور الثقافة في تمكين المرأة وتعزيز دورها في العديد من القطاعات والمؤسسات المجتمعية.

وقد دعمت نتائج المقابلات ذلك: " ثقافة تدعم المتحفظة، تثقيف الرجل، التخلف، نظرة المجتمع بأن دور المرأة ثانوي وليس أساسي، التشريعات القانونية في الدولة لا تساعد المرأة على الموازنة بين العمل وواجباتي المنزلية وعجزها."(الحالة (3)،(4) والحالة (11).

كما أشارت بعض الحالات أيضًا إلى " تواجه المرأة العديد من التحديات من بينها الإلتحاق بسوق العمل وتجعلها حبيسة منزلها ومن تمكينها من تجاوز هذه الصعوبات والإلتحاق بسوق العمل في القطاع العام والخاص إلا أنهن مازلن يواجهن العديد من التحديات فيما يتعلق بشخصية المرأة ومحيطها الاجتماعي ومن التحديات التي تواجهها: العادات والتقاليد، التخلف وثقافة العيب، قد يكون الرجل هو سبب مثل المرأة، أماكن العمل، العادات والتقاليد، قيود يفرضها المجتمع على نوعية العمل الذي يليق بالمرأة، والذي يناسبها كما أنه لا توجد هنالك قوانين مغعلة لحقوق المرأة أو لحمايتها من العنف، قد يكون الرجل هو سبب فشل المرأة وأن الرجل هو السبب في فشل المرأة وهو السبب الرئيسي في حرمان المراة من العمل ذلك نتيجة العقلية المحصورة، أماكن العمل من أهم الأسباب التي تمنع من الالتحاق بسوق العمل إن أماكن العمل تكون في أغلبها مختلطة". (الحالة (3) وتتوافق هذه الإجابة مع الحالات (رقم (5)، (10)، (12).

كما أكدت حالات أخرى على أن "المعوقات قد تكون مادية وذلك يكون عائقًا لها لتكملة تعليمها ويؤثر ذلك على وظيفتها المستقبلية ويؤثر على راتبها الشهري، ومن المعوقات أيضًا عدم وجود الدعم الأسري، الإحباط من قبل الناس السلبية والتي عليها أن تتصدي لها"(الحالة (6)). إضافة إلي ذلك معوقات:" التوازن بين العمل والمنزل من أكثر الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة أنها تقوم بالعديد من الأدوار وأن عليها التوفيق بين هذه الأدوار التى تتمثل في أدوارها المهنية وأدوارها في المنزل كزوجة ".(الحالة (7)). وتتوافق هذه الإجابة مع الحالات (2)،(5)،(13)،(20).

ثالثًا: الآليات والوسائل التى يمكن من خلالها تمكين المرأة الاماراتية فى المؤسسات المجتمعية المختلفة:

ثمة إتفاق بين بعض الحالات على ضرورة اتباع مجموعة من الأساليب من أجل تمكين المرأة تمثلت فيما يلي: توعية المرأة بحقوقها وواجباتها والنهوض بها، تحسين وضع المرأة فى مجال العمل. وأيضًا زيادة مشاركة المرأة فى السياسة، والمشاركة فى التمثيل الخارجى للامارات.

وتطابقت هذه الآليات بما جاء من نتائج المقابلة: " من خلال النهوض بمجالات المرأة، إعداد القوانين والحقوق لصالح المرأة، تحسين مستوي المرأة من خلال المؤسسات الحكومية، مشاركة المرأة سياسيًا داخل وخارج الدولة".(الحالة (4). ثم "التمكين وريادة المرأة ومنها الأولوية للاستراتجية التي تعني البناء على الانجازات المتحققة للمرأة في دولة الإمارت والحفاظ عليها وعلى إستدامة تلك الانجازات والمكاسب والإستمرار في بناء قدرات المرأة بما يضمن توسيع نطاق مشاركتها التنموية ومن أهم الأهداف الاستراتيجية ايجاد إطار تشريعي ومؤسسي داعم للمرأة ويتماشي مع أفضل التزمات الدولة بالمواثيق والمعاهدات الدولية إضافة إلي رفع مستوي مشاركة المرأة كمًا ونوعًا في مختلف المجالات ". (الحالة (3).

ويمكن الاستدلال بما جاء في في المقابلات: "تقديم النصائح والتوجهات من قبل أشخاص أكثر خبرة في الحياة ومتفهمين لطريقة الحياة والموافق، ولديهم قدرة على التفهم والنصح والتوجيه الصحيح " (الحالة (2). " من وجهة نظري أنه يمكن من خلال إرشاد مجالس سيدات الأعمال من أجل توفير النسبة المناسبة للمرأة في القطاع التجاري وقطاع الأعمال على نحو عام ".(الحالة (7)). " الموافقة بين العمل والتعليم – مواجهة التحديات أو الصعوبات – إعطاء دور أكبر للمرأة – توعية المجتمع بدور المرأة – تنظيم دورات عن أهمية دور المرأة. إعداد برامج خاصة للمرأة".(الحالة (2)).

وفى إطار تلك الأدوار المتنوعة والمتعددة التي تقوم بها تلك المؤسسات بصورة عامة، فقد أوضحت عينة الدراسة ممن طبقت علهن دراسة الحالة أن كل مؤسسة تقوم بعدة أدوار قد تختلف، أو تتفق إلى حدٍ ما مع المؤسسات المجتمعية الأخرى، وهو ما يمكن توضيحه كالتإلى:

1- دور الأسرة في التمكين:

- تعزيز عمل المرأة، ودعم وتشجيع الأسرة للمرأة من خلال المشاركة فى العمل. ورعاية المرأة وبناء شخصيتها، التكامل وتوزيع الأدوار بين المرأة والرجل لحفظ التوازن بين عملها وعمل البيت ودراستها. وما جاء في أقوال الحالات يظهر دور الأسرة في: " دعم الأسرة للمرأة من خلال المشاركة في العمل والمستوي المعيشي والاقتصادي، دعمها وتقديرها بالرعاية والتكامل وتوزيع الأدوار بين المرأة والرجل." (الحالة (4) الحالات (16، 17).

- غرس روح التعليم والإصرار على تحقيق أهدافها للترقى إلى مستوى مرموق فى المجتمع.

- دعم الأسرة لأولادها وبناتها من خلال النصح، وتدريبهم على تحمل المسؤولية وتخطى الصعاب ومواجهة نقاط الضعف فى ادائهم لوظائفهم وأدوارهم. وتشجيع المرأة للقيام بدورها فى التنشئة الاسرية.

ويمكن توضيح ذلك بما جاءت به دراسة الحالة من أدوار للأسرة " دعم الأسر لأبنائهم وبناتهم من خلال النصح بأنهم قادرين على تحمل الصعاب ولتجنب المصاعب ومواجهة نقاط الضعف في وظيفتهم ".(الحالة (7)). كما للأسرة أدوار أخري مهمة: " الأسرة دورها أهم وأكبر لأنها هي الأساس في تشجيع المرأة للقيام بدورها والتنشئة الأسرية مهمة بهذا الموضوع لأنها ترافق وتعد المرأة للمجتمع وتعطي لها قيمة وأهمية في المجتمع وتساعد على معرفة الدور الاجتماعي لأنها التي تسير حياتها بهذا الاتجاه. وحل بعض المشكلات".((الحالة (2)) وجاء ذلك متوافقًا مع كل الحالات.

2- دور الاعلام: أكدت الغالبية العظمى من الحالات على أن للاعلام دور مهم في تمكين المرأة، وذلك من خلال: تثقيف وتوعية المرأة بمسؤولياتها ودورها وحقوقها على جميع المستويات، إعطاء الصورة الإيجابية والجيدة وإبراز دور المرأة العاملة وإبراز خبرتها ومعرفتها فى مجال العمل. ونشر الخبر المقروء والمسموع والمصور على نحو أكثر مهنية واحترافية ومصداقية بحيث تبرز أهمية دور المرأة.

وهذا ما تؤكده نتائج المقابلات المتعمقة من أدوار و: "أهم دور تتطلع به وسائل الإعلام هوأن تنتقي الخبر، فالخبر هو مادة وسائل الإعلام وقد يكون هذا الخبر هو مادة وسائل الإعلام وقد يكون هذا الخبر مصورًا أو مسموعًا أو مقروءًا أو وأن وسائل لإعلام المختلفة لتتنافس فيما بينها على تقديم الاخبار بصورة أكثر مهنية واحترافًا ".((الحالة (3))، كما تتفق الحالات (11، (12)، (13). " توعية المرأة، تثقيف المرأة بالأعمال المناسبة وكيفية مساعدتها لتصل إلي أفضل المستويات، تقديم برامج تشجع على تعليم المرأة وترفع من شأنها اجتماعيًا ".(الحالة (6)(8) على نفس النتائج.

كما بينت المقابلات دور الإعلام أيضًا كالآتي: "من خلال مواقع التواصل الاجتماعية يتم تثقيف المرأة حيال المواضيع المتعلقة بتمكين المرأة ودورها في المجتمع ".(الحالة (7)،(3)والحالة(10). " دور الإعلام في تثقيف المرأة وهو مهم في إعطائها مكانة في المجتمع لأن وسائل كلها تزيد من خبرات المرأة. لأن وسائل الإعلام تبين للمرأة الأشياء الشعبية والإجابية فتقوم المرأة بمسألة انتقائية وتختار المفيد ويتلائم مع قيمها وعاداتها ووسائل الإعلام تساعد على إضافة خبرات جديدة ومتنوعة على خبراتنا الثابتة".(الحالة (2))

3- دور المؤسسات التعليمية: مما لا شك في أن للمؤسسات التعليمية دور مهم في هذا المجال؛ حيث أكدت بعض الحالات على: اتاحة فرصة للمرأة للتعليم الجامعى وفوق الجامعى داخل الدولة وخارجها، فتح مجالات واسعة أمام المرأة للمشاركة فى القيادة المهنية والتعليمية وفى الفنون والرياضة والانشطة الإنسانية والعمل الطوعى. إتاحة فرصة التعليم للمرأة والالتحاق بمؤسساته في كل المستويات ومراعاة تكافؤ الفرص بين الجنسين. وتعريف المرأة بالتخصصات المفيدة مستقبلًا لتمكينها من استكمال تعليمها. إضافة إلى ترسيخ العادات الاجتماعية والدينية.

وتوضح الحالات أن المجالات مفتوحة خاصة في:" مشاركة المرأة بمجال الفنون والرياضة والقيادة والمهنة التعليمية والأنشطة الأنسانية والخيرية والتطوعية." ".(الحالة (4)(12)(16).

وهذا ما دعمته نتائج المقابلات: "تعليم المرأة الأساسيات التى تحتاجها في مسيرة حياتها، ترسيخ العادات الدينية والاجتماعية، تعريف المرأة على أهم التخصصات التي تستفيد منها مستقبلًا ونصحها بتكميل تعليمها ".(الحالة (6))

" من خلال الأدوار التي نتخذها في المؤسسة يوجد مشاكل فهذا يساعد على أخذ القرار أو مساعدة من حولنا في حل مشكلته أو أخذ القرار ومن خلال الجماعة يساعدنا على العمل كفريق وهذا يقوي المرأة أو يساعدها في تكميل شخصيتها أو إثبات نفسها من خلال التعامل مع الأخرين أو إثبات نفسها من خلال تعاملها مع الآخرين". (الحالة (2))

4- دور مؤسسات المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية والخيرية):

المشاركة فى تعزيز دور المرأة والمشاركة فى عضوية الجمعيات. وتبين الحالات هذه النتائج: " المشاركة الخيرية لتعزيز وتمكين المرأة مثل القضايا الخاصة بالمرأة (العنف الأسري / الاقتصادي للمرأة)" ".(الحالة (4))

وأيضًا تحسين الوضع الاقتصادي المادي والوضع المعنوي للنساء العاملات، والأرامل والمطلقات والأيتام والمعاقين. وبينت معظم الحالات الفئات المستفيدة مثل: " الأرامل والمطلقات والأيتام وكذلك تشجيع التعليم ومساعدة الطلاب والمعاقيين وتشجيع زواج الشباب غير القادرين عليه، والمجتمع المدني هو جمعيات تقوم بأنشطة فيها عدد من الأشخاص وتقوم هذه الجمعيات على نصرة قضية مشتركة بالإضافة للمظاليم الاجتماعية "(الحالة (3)

فضلًا عن ذلك، فقد أكدت معظم الحالة على الدور في " المشاركة الخيرية لتعزيز وتمكين المرأة مثل القضايا الخاصة بالمرأة (العنف الأسري / الأقتصادي

للمرأة)" ".(الحالة (4))، ثم " ترسيخ مكانة المرأة ودعم دورها في المجتمع ودورها التنموي عبر تحقيق التكافؤ بين الجنسين "(الحالة (7))، " هذة المؤسسات تنمي التعاون والتطوع وتدريب المرأة من خلال حب التعاون ومساعدة الآخرين وتنمي الأخوة وتنمي في الإنسان بأنه يجب أن يستند ويمد يد العون للأخرين." (الحالة (2))

5- دور الدولة: ثمة اتفاق بين حالات الدراسة على أن دور الدولة يتمثل في الآتي: النهوض بالمستوى التعليمي للمرأة، حماية وحفظ حقوق المرأة وتوعيتها بواجباتها وحماية مصالحها، وذلك بوضع القوانين والتشريعات الكفيلة بذلك. ودعم كل القطاعات التي تعمل بها المرأة فى مجالات التعليم، السياسة، الاقتصاد، الثقافة، وتوفير الحاجات والخدما ت التي تساعد المرأة على أداء عملها (مثل حضانات الأطفال). إضافة إلى

تدريب وتأهيل المرأة لرفع مهاراتها الفنية والادارية. وتوفير فرص العمل للمرأة خاصة للفئة المؤهلة والفئات الضعيفة باقامة المشاريع الإقتصادية القائمة على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة.

وبينت بعض الحالات أن:" من خلال دعم القيادة الرشيدة حققت المرأة في العقود الأربعة الماضية العديد من المكتسبات على الصعيد الاقتصادي، تطمح الدولة إلى الإنتقال بالمرأة في المستقبل من خلال توفير فرص العمل، إبراز الفئات المؤهلة والمستهدفة لإقامة المشاريع الاقتصادية القائمة على الإبتكار والتكنولوجيا".(الحالة (7))، (1)، (2).

كما جاءت وجهات نظر بعض الحالات لتفسر دور الدولة في: "دعم حقوق ومصالح المرأة، دعم المرأة في المجال التعليمي، والعملي والمعنوي والفكري ودورها في الأسرة وتنشئة الأجيال، دعم المرأة القيادي وإعداد قيادات في الإمارات، تخصيص يوم رسمي بفاعلية المرأة في الإمارات إحتفالًا بالمرأة الإماراتية، وتوفير حياة كريمة للمرأة ".(الحالة (4)). فضلًا عن ذلك لأن " الدولة هي أساس وعي المرأة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا ".((الحالة (3))، فالدولة: " توفر احتاجات المرأة في العمل وخاصة الحضانات ودعم المرأة ماديًا ومعنويًا".(الحالة (6))، ثم "تساعد في تكميل متطلبات الشخص وتقوم بتقوية دور المرأة في المجتمع من خلال أدوارها" (الحالة (2))

وفى إطار ما سبق، ووفقًا وما توصلت إليه الدراسة الراهنة يمكن التأكيد على مدى أهمية المؤسسات المجتمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الإماراتية، وخاصة دور دولة الإمارات العربية المتحدة في توفير، وإبراز الوسائل والآليات التي يمكن أن تمنح المرأة القوة الاجتماعية الإقتصادية القانونية والتعليمية التي تؤكد تمكينها على كافة الأصعدة والمستويات من خلال عمل مؤسسات الدولة بشتى الطرق (توفير فرص العمل، المشاركة في اتخاذ القرار، تنمية المهارات والقدرات، الدعم المادي، الدعم النفسي والمعنوي....إلخ) لتحقيق كافة الإمتيازات للمرأة الإماراتية لتكون أكثر تميزًا وتمكنًا على المستوى المحلي، والإقليمي، وكذلك العالمي. وهو ما يوضح مدى فعالية دور الإتحاد النسائي بالدولة، وكذلك بعض الجمعيات النسائية (جمعية أم المؤمنين) على سبيل المثال، وكذلك المجلس الأعلى للأسرة، وما تقدمه مراكز الدعم الاجتماعي للنساء، والشرطة المجتمعية، وغيرها من المؤسسات المجتمعية الأخرى ذات العلاقة بقضايا المرأة.

المصادر والمراجع

الوكالة الكندية العالمية للتنمية، 1995: (تطوير قاعدة مؤشرات الجندر الأساسية وتحليل وتخطيط المشروع على مستوى القطر)، دليل الموارد، هول CIDA فرع آسيا فى الوكالة الكندية العالمية للتنمية (1997): (المؤشرات الدالة على الجندر)، المشروع الإقليمى للوصل والمعلومات حول قضايا المرأة والتنمية والمجتمع فى المشرق والمغرب، مركز الأبحاث والتدريب حول قضايا التنمية، الطبعة الأولى باللغة العربية، 2000.

أيوب، رائدة. 2010. الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السورى. رسالة دكتوراة، برنامج المنح البحثية، منظمة المرأة العربية، جامعة الدول العربية.

العزاوي، نادية 2012. " تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

المجلس القومى للمرأة. 2002. نحو إنشاء نظام لمتابعة وتقويم أداء المجلس القومى للمرأة، ورقة عمل مبدئية، مكتبة المجلس القومى للمرأة، القاهرة.

أحمد عبدالشافى، رحمة. 2006. دور المجلس القومى للمرأة فى تمكين المرأة المصرية (دراسة ميدانية)، دراسة معادلة للماجستير للحصول على درجة العضوية فى العلوم الإدارية، قسم الإدارة العامة، المعهد القومى للإدارة العليا، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلس القومى للمرأة، القاهرة.

العنزي، نورة بنت صياح.(2019). معوقات تمكين المرأة السعودية من المشاركة السياسية، مجلة القراءة والمعرفة، ع (210)، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

بلول، صابر. 2009. التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثانى.

باهار، سابا. 2001. حقوق الإنسان حق المرأة (منظمة العفو الدولية والأسرة)، فى دراسات نسوية، دراسات مترجمة فى قضايا النوع، تحرير مصطفى (يسرى)، المركز المصرى للمرأة، القاهرة.

ثابت، نشوى. 2004. تمكين المرأة ودورها فى عملية التنمية، دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة. دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

جيدنز، أنتونى. 2002. مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

حلمى، إجلال. 2003. إعادة الهيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية: دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، فى عبدالمعطى، عبد الباسط علام (اعتماد)، محررون، 2003: (العولمة وقضايا المرأة والعمل)، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس، 2-3 مارس، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

حوسو، عصمت محمد. 2007. دور المناهج في تمكين المرأة، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية، ع (1)، مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن، الأردن.

خليل، عزة. 2006. حركة حقوق الإنسان المصرية، فى (الحركات الاجتماعية فى العالم العربى) مجموعة باحثين، خليل، عزة (تحرير)، مركز البحوث العربية الأفريقية، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، القاهرة.

قنديل، أمانى. 2005. المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، توجه استراتيجى؟ توجه للإحتياجات الضرورية؟، تقرير المنظمات الأهلية السنوى، مكتبة المجلس القومى للمرأة.

محمد الحسن، إحسان. 2005. النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية فى النظريات الاجتماعية المعاصرة -، عمان، دار الأوائل للنشر، الطبعة الأولى.

يونيفم. 1999. التنمية والنوع الاجتماعي، الوحدة الثالثة، مكتب غرب آسيا، صندوق الأمم المتحدة الإنمائى..

References

Ahmed Abdel Shafi, Rahama. (2006). The Role of the National Council for Egyptian Women Empowerment (A field study), an equivalent study for a master's degree to obtain a membership degree in administrative sciences, Department of Public Administration, National Institute for Higher Management, Sadat Academy for Administrative Sciences, National Council for Women, Cairo

Al-Anzi, Noura bint Sayyah (2019). Obstacles to empowering Saudi women from political participation, Reading and Knowledge Magazine, p (210), Egyptian Society for Reading and Knowledge, College of Education, Ain Shams University, Egypt.

Ansari, N. (2015). Role of Microfinance Institutions in Women Empowerment: A Case Study of Akhuwat, Pakistan, A Research Journal of South Asian Studies.30(1), 107 – 125.

Ayoup, Raeeda. (2010). The Social Feasibility of the Micro Projects and their Effects on Women in the Syrian Countryside. PhD thesis, Research Grants Program, Arab Women Organization, League of Arab States

Azzawi, Nadia, (2012). Empowering Rural Women in Sustainable Development in the Countryside of Baghdad Governorate, PhD thesis, Faculty of Agriculture, Cairo University.

Bahar, Saba. (2001). Human Rights: the Right of Women (Amnesty International Organisation and the Family), in Feminist Studies, translated studies on Gender Issues, edited by Mostafa,Yousry, Egyptian Center for Women, Cairo

Baloul, Saber. (2009). Political Empowerment of Arab Women between International Decisions and Trends and Reality. Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, 25 (2).

Battersby, C. (1998). "The Phenomenal Women", U.K. Polity Press, P.19

Canadian International Development Agency. (1995). Development of Basic Gender Indicators Base, Project Analysis and Planning at the Country Level, Resource Manual, CIDA Hall, Asia Branch at Canadian International Development Agency.(1997). Gender Indicators, Regional Project for Communication and Information on Women Development and Society Issues in the Mashreq and Maghreb, Center for Research and Training on Development Issues, (1st), Arabic, 2000

Giddens, Anthony. (2002). A Critical Introduction to Sociology, translated by Ahmed Zayed and others, Publications of the Center for Research and Social Studies, Faculty of Arts, Cairo University.

(Globalization and Women's and Work Issues), works of the scientific symposium of the Center for Studies and Research and Integrated Services at Ain Shams University College for Women, 2-3 March, Publications of the Center for Research and Social Studies, Faculty of Arts, Cairo University

Hilmee, Ejlal. (2003). Capital Restructuring: Empowering or Marginalizing Egyptian Women: a case study of a sample of beneficiaries from the Social Development Fund, in AbdelMoaty, AbdelBasset Allam (Etimmad), editors.

Hoso, Esmat Mohamed. (2007). The Role of Curricula in Empowering Women, Journal of Gender and Development, P (1), Women's Center for Research and Training, University of Aden, Jordan.

Khalil, Azza. (2006). The Egyptian Human Rights Movement, in (Social Movements in the Arab World) Researchers Group, Khalil, Azza (Editing), (1st).Arab African Research Center, Madbouly Library, Cairo

Muhammad Al-Hassan, Ihsan. (2005). Contemporary Social Theories, An Analytical Study of Modren Social Theories, (1st), Amman, Al-Awael Publishing House.

National Council for Women. (2002). Towards Establishing a System for Monitoring and Evaluating the Performance of the National Council for Women, a preliminary working paper, National Council for Women Library, Cairo.

Nurrel and Meredith.(2000). in: http://docs.ksu.edu.sa/Dos/Articles33/Article330310.doc

Qandil, Amani. (2005). Arab NGOs and Women's Empowerment, a Strategic Direction? Directed to the Necessary Needs?, the annual NGO report, National Council for Women Library.

Thabit, Nashawee. (2004). Women's Empowerment and its Role in the Development Process, a social study in Cairo. Study for awarding a master's degree, Ain Shams University.

The United Nations Development Fund for Women. (1999). Gender and Development, Unit Three, West Asia Office, United Nations Development Fund.

UNDP.(2005). Human development report.

Varghese, T. (2011). Women Empowerment in Oman: A study based on Women Empowerment Index, Far East Journal of Psychology and Business .2 (2),37.